51.3 % نسبة ملكية المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان

كانون الأول 02، 2020

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر تشرين الثاني 2020 بلغت 5.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 6.7% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 10.4مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر تشرين الثاني 2020قد بلغت 4.8مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 14.6 مليون دينار بالموجب لنفس الشهر من العام 2019.

كما أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من بداية العام وحتى نهاية شهر تشرين الثاني 2020 بلغت 87.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 9.6% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 152.7 مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 65.7 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 120.7 مليون دينار بالموجب لنفس الفترة من العام 2019.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال شهر تشرين الثاني 2020 حوالي 4.8 مليون دينار أو ما نسبته 85.4% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 0.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 14.6% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 6.2 مليون دينار أو ما نسبته 59.6% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 4.2 مليون دينار، أي ما نسبته 40.4% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين، وبذلك تكون قيمة صافي استثمار العرب 1.4 مليون دينار بالسالب، وصافي قيمة استثمار غير العرب 3.4 مليون دينار بالسالب خلال شهر تشرين الثاني 2020.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الثاني 2020 حوالي 51.3% من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب ما نسبته 32.6%، ومساهمة غير العرب 18.7% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 53.2%، ولقطاع الخدمات 19.3%، ولقطاع الصناعة 65.5%.